

دون تكاثر النص وتعددية القراءة .

واللسانيات، إذ تكون نسبية، فإنها تقبل بالمختلف، وتسمح بالتداخل. ولذا تبدو الكتابة الثانية من منظورها، نصوباً مرتحلة على الدوام. تطوف في التاريخ، وتجوب كل أرجاء الحاضر، وترصد الآتي عبر كتابات أخرى تكتبها، وتحولها، وتنقلها، وتدعيها من غير أن تكون هي، أو من غير أن تكون في أي لحظة من اللحظات أصلاً لأي شيء حتى لذاتها. فالكتابة، إن هي إلا أثر. ولذا، فهي على الدوام ثانية.

أما عن النظام في الأدب، فإن اللسانيات لا ترى فيه نظاماً خارجاً عنه ومنعكساً فيه، وإنما ترى أن الأدب نظام لغوي يعبر عن ذاته. ولعل السبب الكامن وراء هذه النظرة هو أن النص يطرح، في كل مرة يُنجز فيها، قضية هويته. وإذا كانت هذه لا تنكشف إلا من خلال نظامه، فإن اللسانيات ترفض أي تعريف لا يتخذ من نظام النص أساساً له. وإن الاستناد إلى هذا المبدأ لينقل النص من بنية خارجة عنه إلى بنية به خاصة يحقق بها. وبهذا المعنى لا يكون النص إنتاجاً للثقافة التي نشأ فيها، ولكنه يكون على مثاله نظاماً، وتكون الثقافة التي نشأ فيها ممكناً من الممكنات التي يحققها نظامه على نحو مخصوص.

ولقد تنازعت هذا المفهوم عدة نظريات واتجاهات لسانية، نذكر منها اثنتين: الأولى، تبنت وجهة نظر سوسير، ورأت أن النص نظام من الإشارات. الثانية، تبنت وجهة نظر تشومسكي، ورأت أن النص نظام من القواعد المحدودة العدد يقوم عليها أداؤه. ونلاحظ أنه أيّ ما كان موقف اللساني النظري، فإنه ينتهي دائماً بالنظر إلى النص من خلال نظامه، ويقرأه على الدوام قراءة ينفّث بها على تعدديته، وتكاثره، وممكناته.